القوانين الضريبية وخناق الحكومات يضيقان فرص الربحية

شركات النفط العالمية في مواجهة حواجز زيادة الاحتياطيات

تواجه شركات النفط العالمية الكبرى أزمات متعددة الأوجه تحول دون زيادة احتياطياتها من النفط المؤكد ليس أقلها الحواجز التي تضعها حكومات الدول النفطية في وجه استثماراتها والقيود الضريبية ما يحول دون تحقيق نسب الأرباح المعتادة خاصة في الدول متدنية تكاليف التشغيل والاستخراج.

وهذا ما يرجح تجدد موجة الاندماج في قطاع النفط العالمي خاصة إذا ما طرأ هبوط مفاجئ على أسعار النفط مع بداية فصل الصيف.

وتعيش شركات النفط العالمية الكبرى عرساً قلما يتكرر. فأسعار النفط في أوجها وأرباح هذه الشركات تفوق كل التوقعات وقيمها السوقية تحلق تباعاً وأسهمها في تحسن مستمر، لكن إذا ما أحيط المستثمرون علماً بآخر المزادات على عقود النفط في ليبيا أخيراً لا بد أن يفتر حماسهم لهذه الأسهم. فقد فتحت الأخيرة الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية وتهافتت الشركات الأوروبية والأمريكية عليها وكلها متعطشة للفوز بنصيب وافر من احتياطي البلاد الأوفر البالغ ٢٥ مليار برميل.

ويقول تقرير مجلة "بزنس ويك" ان معركة المنافسة على حقوق الاستكشاف في ١٥ حقلاً ليبياً يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي، كانت حامية لدرجة أن معظم الشركات وجدت نفسها توافق على شروط تعاقد قد تجعل تحقيق الربحية أمراً عسيراً. ويقول كريج ماكماهون المحلل النفطي المختص لدى شركة رود ماكنزي في إيدنبرج "كانت شروط المناقصة قاسية لدرجة تجعل تحقيق الربح شبه مستحيل على الكثير من شركات النفط"، وأضاف انه حسب شروط التعاقد الخاصة بأحد الحقول وهو الحقل رقم (١٦) الذي تنافست عليه ١٦ شركة وفازت به شركة أوكسيدنتال بتروليوم، فإن الحكومة الليبية تستحوذ على ما يصل إلى ٩٨ في المائة من العائدات مقارنة مع ٨٠ في المائة وسط حصص الحكومات في عقود افريقية أخرى، وصفت الحكومات الأطراف فيها بأنها متشددة. وقال ناطق باسم شركة أوكسيدنتال: "لقد ولت الأيام التي كنا نحصل فيها على نفط خام سهل الاستخراج رخيص التكلفة".

ويعكس المزاد النفطي في ليبيا ظروف العمل الصعبة التي تواجهها شركات النفط العالمية اليوم، فالمشاكل تتوالد وسط الوفرة اللامعقولة. والأرقام القياسية التي تسجلها الشركات في ميدان إحلال حقول غاز ونفط جديدة محل القديمة تتحول بسرعة إلى سراب. فمن روسيا إلى ليبيا وفنزويلا تتناقص حفريات شروط التعاقد والأنظمة الضريبية، نظراً لحرص الحكومات المتزايد على اقتناص الحصة الأكبر من ثرواتها النفطية. ويقول روبرت ماجوير رئيس قسم الاستثمارات في الطاقة لدى مورجان ستانلي سابقاً: "رغم مظاهر الغنى الحالية إلا ان مؤشرات كثيرة تدل على تعدد الآثار السلبية لهذه الشروط على ربحية قطاع النفط".

وترتفع التكاليف بسرعة هائلة حيث تضاعفت معدلات أجور منصات الحفر في المياه العميقة العام الماضي، لتصل إلى ١٥ ألف دولار يومياً صعوداً من ٥،٧ ألف دولار، ويتساءل المراقبون متى ستلاحظ الأسواق هذه الظاهرة وتستجيب لها؟. ويقول فاضل غيث كبير المحللين لدى شركة أوبنهاكير في نيويورك: "لا أحد يجرؤ على طرح السؤال الصعب، وكل الأمور تسير سلسة نظراً لمستويات الأرباح الهائلة التي يحققونها". ويعتقد غيث أن موجة الاندماجات قادمة لا محالة، لكنها بانتظار ممارسة المستثمرين ضغوطهم على الشركات لجهة خفض الانفاق والبحث عن موارد افضل حتى مع محافظة الأسعار على ارتفاعها. أما إذا تراجعت الأسعار فالمآل سيكون كارثياً.

ويرى غيث وغيره من المراقبين أن شركات النفط الكبرى تواجه بعض التحديات الجوهرية، فبالنسبة للشركات المبتدئة لا بد من رفع معدل الناتج السنوي للآبار بنسبة ١٠ في المائة، كي تحافظ على معدل نمو إنتاجها وهو الهدف الذي لا تستطيع الكثير من الشركات إحرازه مهما عملت في رأي روبرت بلامر المحلل لدى شركة وود ماكنزي.

يقول بلامر: ان معدلات استبدال الحقول لدى شركة دوتش شل ارتفعت من ٤٤ في المائة إلى ٥٧ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية، طبقاً لمعايير هيئة تنظيم أسواق الأسهم الأمريكية الجديدة، ومن تبعات تطبيق هذه المعايير الجديدة هبوط معدل الانتاج الفعلي لشركة شل لعام ٢٠٠٤ بنسبة ٣ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٣ وحتى شركة بريتش بتروليوم التي تعتبر الأدق في التزامها بهذه المعايير والأفضل ادارة بين شركات النفط الكبرى، لم تنجح في التوافق مع هذه المعايير، فقد أضافت ما نسبته ١١٠ في المائة إلى احتياطياتها حسب نظم الحسابات البريطانية، ولكن هذه النسبة طبقاً لمعايير هيئة تنظيم الأسهم الأمريكية لم تتجاوز ٨٩ في المائة.

ومن الواضح ان هناك صعوبات تواجه الشركات في تعويض النفط والغاز الذي تضخه. لكن السؤال هو: هل هذا متعلق بضغط موازنات الاستخراج والاستكشاف انسجاماً مع تدني أسعار الخام لأعوام التسعينات أم لأن فرص الاستكشاف تتضاءل؟ والاجابة فيما يبدو مزيج من السببين. وفي جميع الأحوال لا بد من الاشارة إلى ان معدلات الاستكشاف تراجعت من ٣٥٣ مليون برميل في السبعينات إلى ١٠٧ ملايين برميل سنوياً منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن حسب تقديرات مورجان ستانلي.

والواضح أيضاً ان تقلص الاحتياطيات يسرع التخلي عن الحقول الناضبة كتلك التي في بحر الشمال وآلاسكا حيث لا تزال الشركات تجني نتائج استثمارات أنفقتها فيها منذ الستينات والسبعينات وبتكاليف أدنى بكثير من التكاليف الحالية، وينصب الاهتمام اليوم على تطوير حقول في دول مثل أنجولا ونيجيريا وترينيداد أو جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. وليس أمام الشركات خيار إلا ان تلحق بركب التغيير، فالإنتاج في حقول بحر الشمال وخليج برودو يتناقص ولا بد من توفير مصادر بديلة للحفاظ على مستويات الانتاج.

لكن الانتقال إلى مواقع انتاج جديدة يرتب تكاليف إضافية، فالمنطقة النفطية الواقعة في بحر الشمال أو خليج المكسيك مثلاً هي عبارة عن شبكة من الآبار المتباعدة تشترك معظمها في المحطة نفسها ومعمل التكرير والمعالجة وخط الأنابيب وغيرها من المعدات باهظة التكاليف، وفي بحر الشمال تحاول شركة مثل توتال الحفاظ على مستوى انتاجيتها من خلال ضم حقول جديدة تم اكتشافها بالأقمار الاصطناعية إلى شبكتها الراهنة من الحقول والآبار.

لكن ذلك لا ينطبق على حقول مثل حقل سخالين الروسي أو تنجير في كازاخستان. ففي هذه الحقول ينبغي على الشركات الانفاق على الحفر وعلى انشاء البنى الأساسية الجديدة في آن واحد بأسعار أعلى، ويقول مورجان ستانلي ان تكاليف تطوير الحقول زادت بنسبة ٨٦ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣ لتصل إلى ٧٠،٦ دولار للبرميل من المتكافئات النفطية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأحواض الأغنى خارج حدود امتيازات الشركات الغربية، ومع ارتفاع أسعار النفط لم تعد الحوافز التي تعرضها الشركات ترضي حكومات الدول ذات الاحتياطيات الهائلة من النفط الرخيص التكلفة، مثل إيران والكويت والسعودية لتتيح الفرص لهذه الشركات العالمية، ويقول تيري ديسمارتس المدير التنفيذي لشركة توتال الفرنسية: "نحن نعرف ان من الأسهل على دول أوبك فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية عندما تكون أسعار الخام متدنية".

ولكي تدعم احتياطياتها تزيد شركات النفط الكبرى من اعتمادها على صفقات الشراء والاندماج من الأصول المعروفة، فقد عززت صفقة شراء بريتش بتروليوم أصول شركة "تي. إن. كي" الروسية بقيمة ٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٣ احتياطيات الأولى بنسبة ١١ في المائة، وتحاول شركات أخرى زيادة مواردها غير التقليدية مثل الرمل القاري والغاز النفطي المسال والحفر في أعماق البحار، وهذا بدوره يزيد معدل التكاليف بدرجة كبيرة، كما تواجه الشركات الكبرى منافسة محمومة من الشركات الصينية والهندية التي تبدي استعدادها لإنفاق مبالغ طائلة لحجز احتياطيات نفطية تكفي لتلبية الطلب المتزايد في اقتصادها سريع النمو.

وفي هذه الأجواء يصعب تحقيق التوازن، عندما تكون نتائج الحفر مخيبة للآمال. وهذا ما تحاول شركة شل تحقيقه، حيث استأجرت ألف خبير في مجال الاستكشافات والاستخراج، وتركز انفاقها السنوي البالغ ١٥ مليار دولار على عمليات تعزيز احتياطياتها. وهؤلاء الخبراء لا بد ان يعثروا على المزيد من النفط، لكن قدرة هذا الذي سوف يعثرون عليه في الحفاظ على استمرارية ازدهار الشركة تبقى مسألة أخرى.

اوابك تتوقع ان تستورد الصين حوالي تسعة ملايين برميل من النفط يوميا عام ٢٠٢٥

توقعت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ان تبلغ احتياجات اقتصاد الصين المتسارع النمو الى استيراد ما لايقل عن تسعة ملايين برميل يوميا من النفط عام ٢٠٢٥ وان تأتي نسبة معتبرة منه من منطقة الخليج العربي .

وقالت اوابك في افتتاحية نشرتها الشهرية في عددها الاخير انه من المتوقع ايضا ان تصل نسبة تلك الواردات الى ضعف الانتاج النفطي المحلي في عام ٢٠١٠ والى ضعفين او ثلاثة اضعاف في عام, ٢٠٢٠ .

وتستورد الصين حاليا ٢ر٥ مليون برميل في اليوم من النفط تقريبا .

وبينت اوابك ان الصين شهدت تحولات اقتصادية واسعة الاثر داخليا وخارجيا وقد انعكس ذلك بشكل ملموس على سوق الطاقة العالمي.

واضافت ان الطلب الصيني على النفط مايزال يرتفع ليصبح خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ واحدا من العوامل التي دفعت بالاسعار العالمية الجارية نحو الارتفاع الى مستويات غير مسبوقة من قبل.

وذكرت انه بالرغم من ان الصين لاتزال تعتمد الفحم مصدرا رئيسيا لتدوير عجلة اقتصادها (٦٥ بالمائة من مزيج الطاقة المستهلكة) فان حجم طلبها الحالي على النفط الذي يبلغ حوالي ٨ بالمائة من اجمالي الطلب العالمي سيظل مرشحا للارتفاع.

واوضحت ان ذلك سيحدث اذا ما استمر الاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات كبيرة (من ستة الى تسعة بالمائة سنويا) وان حصلت تغيرات نوعية وكمية في وسائل النقل ومنها الاقبال الشديد من الصينيين على اقتناء السيارات الخاصة والتوسع في توليد الطاقة الكهربائية باستخدام النفط والغاز الطبيعي.

وافادت اوابك ان الانتاج البترولي المحلي ليس بمقدوره تلبية احتياجات الصين المتزايدة لذلك فالمتوقع ان تزداد وتيرة الطلب الصيني على النفط المستورد من الخارج لاسيما من منطقة الشرق الاوسط . وبينت اوابك في نشرتها ان السوق الصينية المرتكزة على قاعدة سكانية ضخمة (٣ر١ مليار نسمة) قد اصبحت ثاني اسواق الطاقة العالمية بعد الولايات المتحدة.

وذكرت ان نمو الصين الاقتصادي المتسارع انتج نموا مماثلا في طلبها على النفط وصل الى ٣ر٧ بالمائة سنويا ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢ حيث تضاعف حجم استهلاك الصين من النفط وتحولت الى مستورد صاف للنفط منذ عام ,١٩٩٣ .

واضافت ان الصين تخطت اليابان عام ٢٠٠٢ كثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد امريكا واستحوذت على اكثر من ٣٠ بالمائة من اجمالي الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٢ وحوالي ٤١ بالمائة في عام ٢٠٠٣ وحوالي ٣٠ بالمائة في العام الماضي.

وافادت اوابك انه في ضوء حاجة الصين المتزايدة الى النفط والغاز ومنتجات الصناعة النفطية والانخفاض الذي يشهده انتاجها النفطي (خاصة من الحقول الرئيسية في منطقة داكنغ) الذي انخفض بنسبة ٣ر٥ بالمائة في عام ٢٠٠٣ فقد اتخذت بكين اجراءات تضمن امدادات النفط وتنويع مصادر الطاقة ووسائل نقلها.

واوضحت ان من هذه الاجراءات التخطيط لبناء مخزون نفطي استراتيجي وتحسين الانتاج المحلي من النفط وتطوير مصادر الطاقة البديلة وترشيد الاستهلاك.

واضافت انه يتم حاليا التوسع في بناء مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء اضافة الى فتح الابواب امام شركات النفط العالمية للاستثمار في الصين وتشجيع الشركات النفطية الصينية على الاستثمار في مناطق الانتاج النفطي العالمية

رفع علاوة سعر منتج النافثا الكويتي الى ١٦ دولارا للطن المتري الواحد

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية انها نجحت بالوصول الى اتفاق بشان زيادة علاوة سعر منتج النافثا ليعادل متوسط بلاتس للخليج العربي حوالي ١٦ دولار للطن المتري الواحد بزيادة تقدر بحوالي ثلاثة دولارات للطن عن مجموعة زبائنها لشهر كانون اول الماضي.

وقال مدير البحوث التسويقية في المؤسسة محمد الشطي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان هذا الاتفاق بشأن سعر النافثا لمجموعة نيسان يشمل الفترة من نيسان ٢٠٠٥ الى اذار ,٢٠٠٦

وبين الشطي ان وفدا قام باجراء مفاوضات لمراجعة اسعار مبيعات النافثا مع زبائن المؤسسة في اسواق الشرق (اسيا) خلال شهر شباط ,٢٠٠٥ .

واشار الى انه تم خلال مفاوضات المؤسسة مع عملائها مناقشة اوضاع العرض والطلب للسوقين الآسيوية والعالمية خلال الفترة الحالية والتوقعات القصيرة.

واكد الشطي حرص المؤسسة خلال المحادثات الاخذ بعين الاعتبار اراء زبائنها بالنسبة لاوضاع السوق وتطورات نفطية في المنطقة.

واضاف قائلا "خاصة سوق البتروكيماويات الذي يؤثر بصورة مباشرة على سوق النافثا حيث شهد ارتفاعا ملحوظا انعكس على ربحية المشتقات المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية" علاوة على خفض فعلي في حجم المعروض من منتج النافثا من الخليج العربي نتيجة ارتفاع الاستهلاك المحلي وبعض المشاكل التي واجهتها بعض المصافي في الخليج اضافة الى فترة الصيانة.

واوضح الشطي ان هذه العوامل اسهمت في تعزيز مستوى العلاوة بالنسبة لمنتج النافثا الخليجي لكافة المنتجين ومن ضمنهم الكويت.

أوبك ترى أن إمدادات النفط في الأسواق كافية

أعرب رئيس منظمة أوبك وزير النفط الكويتي أحمد فهد الصباح عن اعتقاده أن السوق بها إمدادات كافية، رغم شعور المنظمة بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في أسعار النفط.

وأوضح الصباح في بيان أن أوبك قلقة إزاء هذا التطور الذي تشهده الأسعار رغم حقيقة أن السوق بها إمدادات كافية واستمرار زيادة مخزونات النفط الخام العالمية التي تتجاوز حاليا المتوسط في خمسة أعوام.

وأضاف أن أوبك تتابع السوق عن كثب وستستعرض المستقبل المنظور بها عندما تجتمع في السادس عشر من الشهر الجاري بأصفهان في إيران لضمان استقرار السوق عند سعر معقول.

وأوضح البيان أن المنظمة تنتج حاليا نحو ٢٩,٥ مليون برميل يوميا وهو ما يضمن تلبية الطلب بالكامل في حين أن المخزونات العالمية من النفط الخام مستمرة في الزيادة.

وأشار بيان أوبك إلى أن الطاقة غير المستغلة بالمنظمة الآن تزيد عن مليوني برميل يوميا وستتجاوز ثلاثة ملايين برميل يوميا بحلول نهاية العام مع توقع المزيد من التوسعات في طاقة الإنتاج خلال الأعوام القادمة.

من ناحية أخرى قال مندوب إيران الدائم لدى أوبك حسين كاظمبور أردبيلي إن المنظمة لا تشعر بأن لزاما عليها تهدئة أسعار النفط العالمية من خلال اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج في اجتماعها، مؤكدا أنها ستستمر في تعليق العمل بنطاق السعر المستهدف بين ٢٢ و٢٨ دولارا للبرميل.

ويقول معظم الأعضاء بأوبك إن الأسعار العالمية مرتفعة جدا الآن على نحو لا يسمح بخفض الإنتاج.

المتحدث الرسمي في أوبك :

المنظمة هدفها ضمان وصول الامدادات للدول المستهلكة بأسعار عادلة

لم تشهد منظمة "أوبك" جدلا شديدا حول دورها في ضبط سوق النفط العالمي، كما لم تشهد منذ انشائها عام ١٩٦٠ ترقبا لما يصدر عنها من قرارات كما تشهد حاليا خاصة في العام الحالي الذي وصلت فيه أسعار النفط الى معدلات قياسية. "الخليج" التقت عمر فاروق ابراهيم المتحدث الرسمي للمنظمة ورئيس قسم المعلومات فيها وتناولت معه عددا من القضايا المتعلقة بالمنظمة الدولية.

❖ هناك اتهامات للمنظمة بأنها تسعى من قرارها الأخير بتخفيض مليون برميل يوميا الى محاولة اعادة ارتفاع أسعار النفط التي كانت سائدة منذ عدة أشهر؟

- هذا غير صحيح، فالمنظمة يهمها أولا وأخيرا ضمان الامدادات النفطية للمستهلكين بأسعار عادلة وهي تحقق ذلك من خلال وسائل عدة: فهي طواعية تقلص من حجم انتاجها، أو زيادته تبعا للمتغيرات في السوق العالمية. ولعل ما حدث في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وحرب العراق الأخيرة يعد اكبر شاهد على جهود المنظمة لمنع حدوث شح أو ندرة للنفط في السوق العالمية وتفاديا لكساد اقتصادي قد يعصف باقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

❖ بعض الدول الأعضاء في المنظمة تقوم بتغيير مستويات انتاجها دون الرجوع للمنظمة.. فما رأيك؟

- منظمة أوبك ما هي الا منظمة دولية تسعى دون كلل للتنسيق بين أعضائها من خلال اتخاذ قرارات تحظى بقبول واجماع دولها، ولكن يجب أن نشير في هذا الصدد الى أن كل دولة داخل المنظمة تتمتع بالسيادة المطلقة على انتاجها النفطي.. ومع ذلك فان الاتفاق على سقف الانتاج لكل دولة يكون بالاجماع خلال المؤتمر الوزاري الذي ينعقد إما بصفة اعتيادية أو استثنائية.

❖ متى بدأ العمل بنظام الحصص في المنظمة؟

- يطالب ميثاق المنظمة الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين، وهكذا فإن الدول الأعضاء تتجاوب مع مطالب السوق في حالة نقص الامدادات النفطية وتقوم بالتنسيق فيما بينها لاستشراف المستقبل وتلبية الحاجات المتنامية للسوق العالمية.. ويعتبر تحديد الانتاج أحدى الوسائل المتاحة لمنظمة أوبك، ففي حالة تنامي الطلب أو عجز احدى الدول المنتجة عن زيادة انتاجها، فإن المنظمة تستطيع رفع انتاجها لتتفادى بذلك الزيادة المفاجئة للأسعار، كما يمكن للمنظمة أن تخفض انتاجها كرد فعل طبيعي نتيجة لتراجع الطلب على النفط ومنعا لتدهور الأسعار.

❖ هناك اعتقاد بأن المنظمة فشلت العام الحالي في ضمان امدادات مستمرة للدول المستهلكة؟

- الدول المستهلكة في حاجة الى امدادات دائمة كما هي الحاجة الى طلب مستمر من قبل الدول المنتجة، وحين يتقلص الطلب فجأة فإن أرباح واقتصاديات الدول المنتجة دون استثناء تتعرض الى انتكاسات.. لكن دعني أوضح لك أمرا هو أن انتاج النفط يعتبر صناعة معمرة، فحقول النفط ومنشآته دؤوبة العمل طوال الأربع والعشرين ساعة طوال العام، باستثناء الصيانة الدورية أو الظروف المناخية الاستثنائية أو أي انقطاعات أخرى بسبب العوامل الجيوسياسية.. وحري بنا القول ان البنية التحتية للنفط في حاجة لاستثمارات تقدر بملايين الدولارات، كما أن المستثمرين بدورهم يحاولون نيل ايرادات وعائدات مجزية في مقابل تلك الاستثمارات.

وأضاف : أن أي تراجع في الطلب قد يجبر الدول المنتجة على تقليص انتاجها أو ايقافه بشكل كامل، وهذا من شأنه أن يشل حقول النفط ويقلل من فرص زيادة الانتاج في المستقبل، ويبدو الأمر أكثر تعقيدا لتلك المنشآت النفطية الواقعة في المحيطات أو البحار حيث يصبح أمر اغلاقها صعبا وباهظا للغاية.. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، فانخفاض الانتاج قد يجبر الدول المنتجة على الاستغناء عن آلاف الموظفين كما هو الحال لشركات الوقود والتكرير والنقل التي تضطر هي الأخرى الى تسريح موظفيها لتقليص النفقات في وجه تراجع الايرادات.

وأوضح المتحدث باسم أوبك أن الدول المنتجة في حالة تراجع مداخيلها النفطية ستضطر الى تقليص نفقاتها وارداتها من الدول المستهلكة، كما أن المستهلكين سيتفادون خوض غمار ذلك الاستثمار في ظل وجود بوادر عن تراجع الأرباح والعائدات، ولهذا فإن حدوث نقص في الامدادات النفطية قد يكون له تبعات خطيرة على نمو الاقتصاد العالمي الأمر الذي ينعكس سلبا على أعضاء المجتمع الدولي.. ولكن حين تجني الدول المنتجة أرباحا عادلة ومقبولة في ظل استمرار الطلب على النفط فهي بلا شك ستبقي تلك الامدادات وتستثمر في حقول جديدة لتلبية الطلب المتنامي.

اتهام للمنظمة

❖أيضا المنظمة متهمة بأنها لا تهتم بالسياسات البيئية، لأن شاغلها اعلى هو تحقيق اكبر عائد ممكن من تجارتها النفطية؟

- هذا كلام غير صحيح! فأوبك تؤيد السياسات البيئية العادلة التي تنطلق من احتياجات حقيقية وثابتة ومصممة لمعالجة تلك الاحتياجات، ومن البديهي أن أوبك تريد خلق بيئة نظيفة وصحيحة للأجيال القادمة.. كما أن المنظمة تؤيد السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة التي لن ترى النور ما لم تكن هناك امدادات نفطية يعتمد عليها وبأسعار عادلة.. مؤكدا أن عددا من الدول قامت بفرض ضرائب عالية على المنتجات النفطية وفي بعض الدول نجد أن أسعار الوقود تتجاوز السعر الأصلي للنفط ثلاث أو أربع مرات!! حتى ان الضرائب قد تصل الى حوالي ٧٠٪ من سعر المنتجات النفطية في تلك الدول.. وكنتيجة طبيعية لهذه الضرائب فإن بعض الدول المستهلكة (خاصة في أوروبا صاحبة المستويات الضريبية القياسية) تحقق مداخيل نفطية أكثر من دول أوبك!

ويضيف : أن المنظمة ترى أن فرض تلك الضرائب التي يطلق عليها "الضرائب الخضراء" والتي تفرض على النفط لا تساعد بشكل أو بآخر البيئة، فتلك الضرائب تستفيد منها الدول الصناعية لأغراض لا علاقة لها بالبيئة.. مشددا على أن عملية فرض ضريبة على استهلاك المشتقات النفطية أمر يدعو للقلق من جانب منظمة أوبك، لاسيما أن بعض الدول تعتمد على الوقود المستخدم في قطاع النقل كمصدر رئيسي للدخل.. وما يثير الدهشة حقا أن بعض الدول التي تفرض ضرائب باهظة على منتجات النفط خاصة ضرائب الكاربون تدعم انتاج الفحم المحلي على الرغم من ارتفاع مستويات الكاربون الناتجة عن حرق الفحم مقارنة بتلك التي يسببها الوقود.. عامة فإن دول أوبك تنفق الكثير حاليا في سبيل انتاج نفط وغاز ذات جودة عالية، كما تتبنى تقنيات عالية تضمن حماية كبيرة للبيئة سواء فيما يتعلق بالحفر أو النقل أو المعالجة الفنية لمشتقات النفط.